

## الفصل الحادي عشر

### العون الإنمائي العربي

#### نظرة عامة

بلغت المساعدات الإنمائية الميسرة الرسمية المقدمة من الدول العربية المانحة<sup>(1)</sup> في عام 2015 حوالي 12.1 مليار دولار، بانخفاض قدره نحو 6.4 مليار مقارنة بالمساعدات الإنمائية المقدمة خلال عام 2014. وبذلك بلغ إجمالي ما قدمته الدول العربية من مساعدات إنمائية ميسرة خلال الفترة (1970 – 2015) حوالي 202.7 مليار دولار. وقد بلغت نسبة العون الإنمائي العربي إلى الناتج القومي الإجمالي للدول العربية المانحة الرئيسية حوالي 0.86 في المائة في عام 2015.

في حين سجلت المساعدات الإنمائية المقدمة من مؤسسات مجموعة التنسيق<sup>(2)</sup> في عام 2015 حوالي 17.7 مليار دولار مقابل حوالي 15.4 مليار دولار في عام 2014 مسجلة بذلك ارتفاعاً نسبته حوالي 14.9 في المائة. وشكلت الالتزامات المقدمة منها للدول العربية نسبة 36.1 في المائة في عام 2015 مقارنة بنسبة 45.1 في عام 2014.

يوضح التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق لعام 2015، الاهتمام المتواصل بدعم مشروعات البنى الأساسية وعلى وجه الخصوص مشاريع الطاقة بمختلف أنواعها. إذ بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية الموجهة لهذه المشروعات حوالي 10.9 مليار دولار تشكل حوالي 61.7 في المائة من إجمالي المساعدات المقدمة خلال عام 2015.

وفيما يخص المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة للدول العربية من جميع المصادر، باستثناء العون المؤسسي العربي، فقد بلغ إجمالي هذه المساعدات حوالي 22.3 مليار دولار عام 2014 بتراجع قدره حوالي 0.9 في المائة عن عام 2013. وتشكل هذه المساعدات نحو 13.8 في المائة من إجمالي العون الإنمائي الرسمي المقدم للدول النامية خلال عام 2014. وتُشير التقديرات الأولية للجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى استقرار صافي المساعدات الإنمائية الرسمية في حدود 131.5 مليار دولار في عام 2015 مقابل 137.2 مليار دولار المسجل في عام 2014.

(1) يشمل هذا المبلغ إجمالي التزامات المساعدات الإنمائية المقدمة من السعودية، وصافي السحب بالنسبة للدول الأخرى.  
(2) مؤسسات مجموعة التنسيق: البنك الإسلامي للتنمية، صندوق أبوظبي للتنمية، صندوق الأوبك للتنمية الدولية (أوفيد)، الصندوق السعودي للتنمية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند)، صندوق النقد العربي، وصندوق قطر للتنمية.

## المساعدات الإنمائية العربية

تقدم المساعدات الإنمائية العربية إلى الدول المستفيدة من خلال ثلاثة أطر مؤسسية أساسية وهي المساعدات الحكومية الثنائية التي توجه في معظمها إلى تغطية العجز في الموازنات العامة للدول المستفيدة، والوفاء بالتزاماتها المالية الخارجية، والعون العربي المقدم من خلال إسهام الدول العربية في مؤسسات التمويل الدولية، والذي يهدف إلى تغطية العجز في الموازنات العامة وميزان المدفوعات للدول المستفيدة، وتنفيذ برامجها الإصلاحية. إلى جانب المساعدات الإنمائية العربية المقدمة من الهيئات الوطنية الخيرية والمنظمات غير الحكومية التي تهدف إلى دعم العمل الخيري ومواجهة الاضطرابات والكوارث الطبيعية.

أما الإطار الثالث فيتمثل في التمويل الإنمائي المقدم من مؤسسات مجموعة التنسيق الذي يهدف إلى دعم برامج الإصلاح الاقتصادي وتنفيذ مشاريع إنمائية في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى المشاريع المشتركة بين الدول المستفيدة. وتتسم المساعدات الإنمائية العربية بملامح عديدة أهمها ما يلي:

### أولاً: العون الإنمائي على المستوى الثنائي:

يُقدّم القسم الأكبر من العون الإنمائي العربي على المستوى الثنائي من خمس دول عربية خليجية هي المملكة العربية السعودية، دولة الكويت، دولة الإمارات العربية المتحدة، دولة قطر، وسلطنة عُمان. فقد بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من هذه الدول حوالي 12.1 مليار دولار في عام 2015.

ويتبين من التطورات في المساعدات الإنمائية العربية، وخاصة منها المساعدات الحكومية الثنائية، أن حجمها يتأثر بشكل مباشر بحجم الإيرادات النفطية للدول العربية المصدرة للنفط التي تمثل المصدر الرئيسي لتلك المساعدات. غير أنه بالرغم من الانخفاض في حجم العون الإنمائي العربي خلال الفترات التي شهدت انخفاضاً كبيراً في أسعار النفط على المستوى العالمي، إلا أن ذلك العون لم يتوقف ولم تقل نسبته عن 0.2 في المائة من الدخل القومي الإجمالي السنوي للمانحين الرئيسيين.

حرصت المساعدات الإنمائية العربية في أغلبها على مواكبة الاحتياجات التمويلية في إطار التغيرات في البيئة الاقتصادية والاستثمارية، ويتضح ذلك بوجه خاص عبر اهتمامها في السنوات الأخيرة بدعم القطاع الخاص في الدول المستفيدة وبصورة عامة، حققت المساعدات الإنمائية العربية إنجازات عديدة سواءً على مستوى توفير الدعم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ولبرامج الإصلاح الاقتصادي في الدول المستفيدة بوجه عام وفي الدول العربية بوجه خاص.

## ثانياً: العون المُقدم من مؤسسات المجموعة:

**التوسع الجغرافي:** يشمل نطاق أنشطة مؤسسات مجموعة التنسيق أكثر من 145 دولة، منها 22 دولة عربية، و43 دولة أفريقية، و35 دولة آسيوية، و26 دولة في أمريكا اللاتينية، و19 دولة أخرى، بالإضافة إلى عدة جهات ومؤسسات أخرى مستفيدة.

**التنوع القطاعي:** تسهم المساعدات الإنمائية العربية بشكل أساسي في دعم جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تمويل مشاريع البنى التحتية مثل النقل والاتصالات والطاقة والكهرباء والمياه. بالإضافة إلى مشاريع الخدمات الاجتماعية التي تهدف إلى مكافحة الفقر والبطالة، والتنمية الريفية المندمجة، والسكن الاجتماعي، والتسليف الإنمائي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

**دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة:** تتسم مساعدات مؤسسات مجموعة التنسيق بدعمها للتنمية الاجتماعية وبسعيها إلى دعم الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخصوصاً الهدف الرئيسي المتعلق بالقضاء على الفقر، الذي يشكل هدفاً ثابتاً في عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق. إذ أن جزءاً كبيراً من هذه العمليات يوجه إلى تمويل المشاريع الإنمائية في مقدمتها القطاعات الإنتاجية كالزراعة لما لها من دور في توفير السلع الغذائية في المناطق الأكثر فقراً وفي تنشيط وتفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى والصناعات المرتبطة بالقطاع بصورة مباشرة أو غير مباشرة، فضلاً عن دعم مشاريع قطاعي الصحة والتعليم لما لهما من دور إيجابي في تحسين مستويات المعيشة، وتنمية الموارد البشرية، وخلق الظروف المواتية للاعتماد على قدراتها الذاتية.

**امتلاك الدول المستفيدة لبرامجها الإنمائية:** تعمل مؤسسات مجموعة التنسيق على أن تكون شريكة مساندة في التنمية مع الدول المستفيدة، وذلك انطلاقاً من قناعتها على أن هذه الدول في حاجة قصوى إلى تحديد أهدافها وترتيب أولوياتها الإنمائية، واختيار مشاريعها وكذلك تعزيز استقلاليتها في مجالات التقييم واتخاذ القرار.

**الالتزام بقواعد الشفافية:** تحرص مؤسسات مجموعة التنسيق على ضمان الشفافية التامة في مختلف مراحل تنفيذ المشروع وفقاً للقواعد والضوابط التي تستهدف سلامة الإجراءات وضمان جدوى المشروعات من حيث الجوانب الإدارية والاقتصادية والمالية والقانونية للمشروعات وذلك للتأكد من سلامتها الفنية وجدواها الاقتصادية.

**التعاون مع المؤسسات الدولية:** تعمل مؤسسات المجموعة على تعزيز وتكثيف التعاون مع المؤسسات الدولية وتوسيعه ليشمل تبادل الخبرات حول آليات وأساليب العون والمساهمة الفاعلة في الجهود الدولية في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

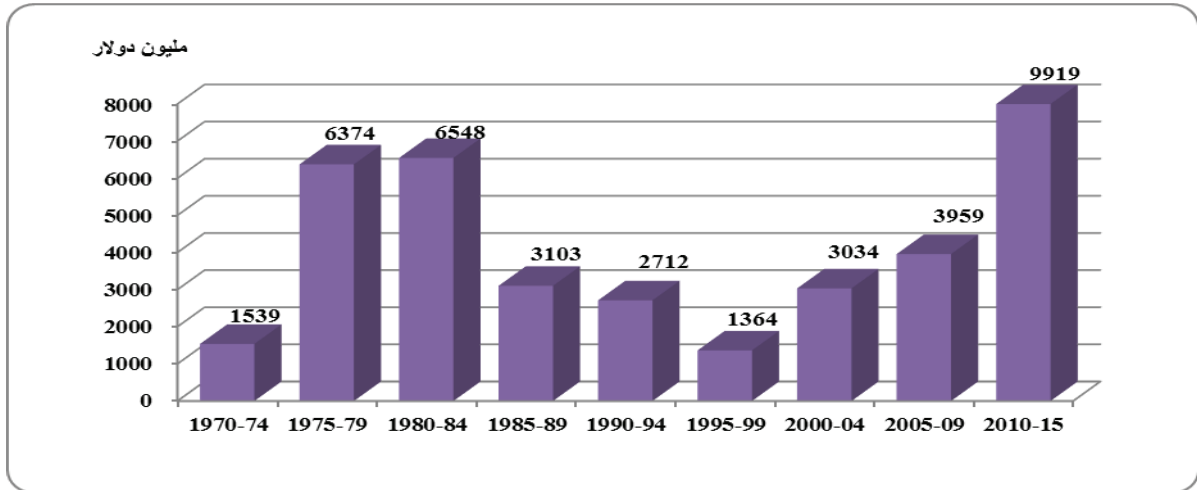
## العون الإنمائي العربي خلال عام 2015

### أولاً: المساعدات الإنمائية العربية الثنائية

بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية المقدمة من الدول العربية حوالي 12.1 مليار دولار عام 2015، بمعدل تراجع كبير قدره حوالي 34.6 في المائة مقارنة بعام 2014، إذ أن انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية وتداعياتها على موازنات واقتصادات الدول العربية المانحة أدى إلى تراجع المساعدات المقدمة من دول مجلس التعاون الخليجي على الخصوص بكونها المصدر الوحيد للمساعدات الإنمائية المقدمة من الدول العربية خلال عام 2015. وقد بلغ إجمالي السحب من المساعدات المقدمة من السعودية نحو 8.3 مليار دولار، أي حوالي 68.3 في المائة من الإجمالي، وقد صافي السحب من المساعدات المقدمة من الإمارات بحوالي 1.8 مليار دولار أي حوالي 15.2 في المائة، وبلغ صافي السحب من المساعدات المقدمة من الكويت حوالي 1.5 مليار دولار أي حوالي 12.5 في المائة، بينما قدر صافي السحب من المساعدات المقدمة من قطر بحوالي 460 مليون دولار أي حوالي 3.8 في المائة، وبلغ صافي السحب من عُمان حوالي 20 مليون دولار أي حوالي 0.2 في المائة.

و بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية الميسرة المقدمة من الدول العربية خلال الفترة (1970 – 2015) حوالي 202.7 مليار دولار، منها حوالي 195.6 مليار دولار أي ما يعادل حوالي 96.5 في المائة من دول مجلس التعاون الخليجي، وحوالي 7 مليار دولار من الدول العربية الأخرى. وقد بلغت نسبة مساهمة السعودية حوالي 67.2 في المائة من مجموع المساعدات، وتليها الكويت بنسبة حوالي 13.6 في المائة، والإمارات بنسبة حوالي 8.7 في المائة، وقطر بنسبة حوالي 6.5 في المائة، و عُمان بنسبة حوالي 0.4 في المائة. كما بلغت نسبة مساهمة العراق، وليبيا، والجزائر حوالي 3.5 في المائة، الملحق (1/11) والشكل (1).

الشكل (1): المتوسط السنوي للعون الإنمائي العربي (2015-1970)



المصدر: الملحق (1/11).

تراجعت نسبة المساعدات الإنمائية العربية إلى الدخل القومي الإجمالي للدول العربية المانحة الرئيسية من نحو 1.14 في المائة محققة خلال عام 2014 لتصل إلى حوالي 0.86 في المائة عام 2015، وهي تفوق حدود النسبة التي حددتها الأمم المتحدة للإبقاء على المساعدات الإنمائية الرسمية عند مستوى 0.7 في المائة، الملحق (2/11).

وقد حافظت دولة الإمارات العربية المتحدة للعام الثالث على التوالي على مكانتها ضمن أكثر عشر دول مانحة للمساعدات الإنمائية الرسمية قياساً بدخلها القومي، حيث أظهرت البيانات الأولية للجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أن حجم المساعدات الإنمائية الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة، بلغ في عام 2015 حوالي 4.39 مليار دولار بنسبة 1.09 في المائة من الدخل القومي الإجمالي، لتحل بذلك المرتبة الثانية عالمياً.

### ثانياً: المساعدات الإنمائية لمؤسسات مجموعة التنسيق

تغطي المساعدات التي تقدمها مؤسسات المجموعة كافة مجالات وقطاعات التنمية، وتستخدم في ذلك كافة أساليب أو أشكال التمويل الرئيسية المتعارف عليها، كالإقراض، أو المساهمة المباشرة، أو توفير الضمانات المختلفة. فضلاً عن ذلك فقد توسع نشاط معظم مؤسسات المجموعة في مجال المعونات وتقديم المشورة وإجراء الدراسات، بالإضافة إلى تدريب الكوادر البشرية، وذلك لكون هذه الخدمات تشكل نشاطاً تكملياً ومصاحباً للنشاط التمويلي بما يساعد على تحقيق الأغراض المرجوة.

### مجالات المساعدات الإنمائية لمؤسسات مجموعة التنسيق

في مجال دعم التنمية الاقتصادية: ركزت المساعدات الإنمائية لمؤسسات مجموعة التنسيق على دعم القطاعات الاقتصادية ذات الدور المحوري في مقدمتها قطاعات الطاقة، والنقل، والمياه والصرف الصحي. تشكل خدمات الطاقة الحديثة سواء أكانت قائمة على التكنولوجيات التقليدية أو المتجددة، أحد مقومات رخاء المجتمع غير أنه لا يزال حوالي 1.3 مليار نسمة أي حوالي 18 في المائة من سكان العالم يعيشون دون كهرباء، وشكّل ذلك قيلاً يُضعف الإنتاجية وتوليد الدخل، وكذلك توفير الرعاية الصحية والتعليم. وقد تنامي الاهتمام بموضوع الحصول على الطاقة بشكل متسارع منذ عام 2012 حيث تم اعتباره أولوية عالمية. كما تم خلال نفس العام، إطلاق مبادرة الأمم المتحدة تحت مسمى "الطاقة المستدامة للجميع". وتدعم مؤسسات مجموعة التنسيق هذه المبادرة، وقطاع الطاقة بصفة عامة. فقد بلغت قيمة مساهماتها التراكمية التي خصصت لهذا القطاع حوالي 49.2 مليار دولار، ما يمثل حوالي 30 في المائة من مجموع الالتزامات. ومن جانبه يُشكل قطاع النقل الذي يُعد ضرورة ملحة للحد من الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي، ولجعل هذا القطاع محركاً رئيسياً للنمو المستدام، يجب إعطائه المكانة التي يستحقها من خلال تكثيف الجهود، حيث تُشير الكثير من التقارير الاقتصادية إلى أنه في المناطق الريفية للبلدان ذات الدخل المنخفض، لا يزال حوالي مليار شخص يفتقرون إلى سبل الوصول إلى الطرق الصالحة للاستعمال في جميع الأحوال الجوية، كما أنه في المقابل يتعين

على نظرائهم في المناطق الحضرية أن يتعاملوا مع الازدحام الشديد وكذلك مع وسائل النقل العام باهظة التكلفة والتي تقطع الكثير من دخلهم المحدود. وبلغت قيمة المساهمات التراكمية لمؤسسات المجموعة التي تم إقرارها في هذا المجال حوالي 36.1 مليار دولار، مما يمثل حوالي 22.0 في المائة من مجموع الالتزامات. وقد استخدمت هذه الموارد في جميع القطاعات الفرعية، بدءاً من الطرق والموانئ والمطارات ووصولاً إلى السكك الحديدية والمجاري المائية الداخلية والنقل الجماعي.

**في مجال دعم القطاعات الإنتاجية:** تركز الزراعة في الاقتصادات النامية على الزراعة الأسرية التي يعتمد عليها نحو 2 مليار نسمة، وهي المصدر الرئيسي لإنتاج الغذاء على مستوى العالم. غير أن أداء هذا القطاع يبقى بعيداً عن قدراته الإنتاجية الحقيقية، حيث ينتج الهكتار الواحد حوالي 2000 كيلوغرام مقارنة مع نحو 4000 كيلوغرام في البلدان ذات الدخل المرتفع. وبشكل ضعف تطور البنية التحتية في المناطق الريفية وخاصة خدمات الري والنقل والطاقة والاتصالات عائقاً كبيراً أمام الإنتاجية. وفي هذا الإطار تُشكل المساعدات الإنمائية العربية مدخلاً عملياً لمعالجة هذه المعوقات، حيث بلغ حجم مساعدات مؤسسات المجموعة لقطاع الزراعة حوالي 17.5 مليار دولار أي حوالي 10.7 في المائة من المجموع الكلي التراكمي للالتزامات المجموعة إلى نهاية عام 2015.

**في مجال دعم الاستقرار الاقتصادي:** تساهم مؤسسات المجموعة المتخصصة في دعم الاستقرار الاقتصادي وتهيئة البيئة الاقتصادية المحفزة للنمو، حيث تحرص هذه المؤسسات على تطوير تسهيلات المتاحة في هذا الصدد لدعم الإصلاحات الهيكلية التي تعزز الاستقرار الاقتصادي الكلي. ويقدم صندوق النقد العربي دعماً تموالياً وفنياً لبرامج التصحيح لمعالجة الاختلالات المالية والهيكلية عبر تقديم مجموعة من التسهيلات الائتمانية القصيرة والمتوسطة الأجل حسب احتياجات كل دولة، مع توفير المشورة والمساعدة الفنية في إعداد إجراءات وعناصر هذه البرامج ومتابعة تنفيذها. ولا شك أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يُمثل شرطاً أولياً لنجاح جهود التنمية.

**في مجال دعم التنمية الاجتماعية:** أولت مؤسسات مجموعة التنسيق اهتماماً خاصاً لدعم قطاعات التنمية الاجتماعية من خلال المساهمة في تطوير قطاعات البنى الأساسية، وتحسين المستوى المعيشي والخدمي للسكان من جهة. ومن جانب آخر، إلى توفير مزيد من التمويل لمشاريع التنمية الاجتماعية وبشكل خاص في مجال دعم التعليم النظامي والتدريب المهني وتحسين الخدمات الصحية، بالإضافة إلى مكافحة الفقر والبطالة في الدول المستفيدة من خلال تقديم قروض التسليف الإنمائي لمساعدة الشرائح الاجتماعية الأقل دخلاً.

**في مجال تشجيع التجارة:** ساهمت مؤسسات مجموعة التنسيق التي تنشط في مجال تيسير وتمويل التجارة في تحقيق زيادة نسبة المبادلات التجارية. كما ساهمت في الترويج للصادرات العربية وفي تقديم الدعم لتطوير الموانئ البحرية وزيادة طاقاتها، وتطوير السكك الحديدية، الأمر الذي أدى إلى انعكاسات إيجابية على النشاط التجاري للدول العربية. وتشمل الأدوات المالية التي تقدمها مؤسسات مجموعة التنسيق المعنية، تمويل الواردات والصادرات، والعمليات التي تسبق التصدير، وتمويل إيصالات المستودعات، ودعم النشاط التجاري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتوفير رأس

المال العامل، والمشاركة في المخاطر غير المشمولة بالتمويل، بالإضافة إلى تقديم تسهيلات تمويلية متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

### حجم المساعدات الإنمائية المقدمة من مؤسسات مجموعة التنسيق

بلغ إجمالي التزامات العمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق في عام 2015 حوالي 17.7 مليار دولار، أي بزيادة بلغت نسبتها حوالي 14.9 في المائة بالمقارنة مع العام السابق. وبلغت نسبة مساهمة البنك الإسلامي للتنمية في إجمالي هذه الالتزامات حوالي 65.1 في المائة، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية حوالي 8.5 في المائة، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي حوالي 8.0 في المائة، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية حوالي 4.8 في المائة، وصندوق النقد العربي حوالي 4.5 في المائة، وصندوق أبو ظبي للتنمية حوالي 3.6 في المائة، والصندوق السعودي للتنمية حوالي 3.4 في المائة، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا حوالي 2.1 في المائة، الملحق (3/11).

**التوزيع الجغرافي:** بلغت نسبة ما حصلت عليه مجموعة الدول العربية من مجموع التزامات العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية خلال عام 2015 حوالي 36.1 في المائة مقابل 45.1 في المائة في عام 2014، ومجموعة الدول الآسيوية حوالي 33.3 في المائة مقابل 28.3 في المائة في عام 2014، ومجموعة الدول الأفريقية حوالي 26.4 في المائة مقابل 20.1 في المائة في عام 2014، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية حوالي 2.8 في المائة مقابل 3.1 في المائة في عام 2014، ومجموعة الدول الأخرى حوالي 0.4 في المائة مقابل 3.4 في المائة في عام 2014، والهيئات والمنظمات حوالي 1.0 في المائة خلال عام 2015، الملحق (4/11).

**التوزيع القطاعي:** بلغ نصيب قطاع الطاقة الذي يشمل الكهرباء والنفط والغاز حوالي 36.3 في المائة من إجمالي التزامات مؤسسات التنمية العربية خلال عام 2015، يليه القطاعات الأخرى التي تشمل الصحة والتعليم والإسكان ودعم موازين المدفوعات بنحو 26.7 في المائة، ثم قطاع النقل والاتصالات حوالي 18.8 في المائة، ثم قطاع الزراعة والثروة الحيوانية بحوالي 10.0 في المائة، يليه قطاع المياه والصرف الصحي بنحو 6.6 في المائة، وأخيراً قطاع الصناعة والتعدين بحوالي 1.7 في المائة، الملحق (4/11).

### عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق حسب مجموعات الدول المستفيدة

بلغ العدد الاجمالي لعمليات مؤسسات المجموعة خلال عام 2015، 574 عملية بقيمة اجمالية بحدود 17.7 مليار دولار وزعت على 97 جهة مستفيدة (دول ومؤسسات) وتوضح البيانات المتوفرة لدى أمانة التنسيق الخاصة بالعمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق المسجلة خلال هذا العام ما يلي:

### مجموعة الدول العربية

بلغ إجمالي عدد العمليات في الدول العربية نحو 147 عملية بلغت قيمتها 6.4 مليار دولار، واستفادت جمهورية مصر العربية بنحو 20 عملية بمبلغ يعادل 2.5 مليار دولار، أي ما يمثل 39.7 في المائة من المجموع الذي استفادت منه المنطقة العربية. يبين التوزيع القطاعي، إلى أن 68.4 في المائة من مجموع عمليات مؤسسات المجموعة في مصر وجهت لتمويل مشاريع الطاقة (12 في المائة لمشاريع الكهرباء، و56 في المائة لمشاريع الغاز).

### مجموعة الدول الإفريقية

بلغ عدد العمليات في مجموعة الدول الإفريقية نحو 216 عملية قيمتها 4.7 مليار دولار. حصلت السنغال والكاميرون على الجزء الأكبر من التدفقات المالية لمؤسسات مجموعة التنسيق الموجهة للقارة الأفريقية خلال عام 2015 بمبلغ 480 مليون دولار و455 مليون دولار على التوالي. يشير التوزيع القطاعي لعمليات مؤسسات المجموعة في هذه المنطقة إلى بروز قطاعات النقل والاتصالات والطاقة كأولويات التنمية في منطقة أفريقيا، حيث استحوذت قطاعات الطاقة والمياه والطرق على حوالي 39 في المائة و33 في المائة و23 في المائة على التوالي من المجموع المسجل في السنغال.

### مجموعة الدول الآسيوية

بلغ إجمالي عدد العمليات في القارة الآسيوية نحو 109 عملية بقيمة 5.9 مليار دولار. استفادت باكستان بحوالي 11 عملية منها بمبلغ إجمالي في حدود 1.4 مليار دولار. كما استفادت بنغلادش بـ 23 عملية منها بمبلغ إجمالي في حدود 1.2 مليار دولار. ويتبين من التوزيع القطاعي لعمليات مؤسسات المجموعة في البلدان الآسيوية أن بلدان هذه القارة أولت اهتمامات خاصة لقطاعات الطاقة (كهرباء، غاز ونفط) والزراعة والثروة الحيوانية والنقل والاتصالات. حيث تشير الأرقام إلى أن 39.3 في المائة من مجموع العمليات التمويلية للمجموعة التي استفادت منها دول المنطقة خصصت لقطاع الطاقة (كهرباء، نفط، وغاز)، و15.4 في المائة لقطاع الزراعة و9.7 في المائة لقطاع النقل والاتصالات.

### مجموعة دول أمريكا اللاتينية

بلغ عدد العمليات في دول أمريكا اللاتينية نحو 28 عملية بقيمة 496.9 مليون دولار. استفادت الأرجنتين بعمليتين بقيمة 101 مليون دولار، وكما استفادت كوبا بـ 3 عمليات بقيمة 71 مليون دولار من مجموع العمليات التي استفادت منها دول منطقة أمريكا اللاتينية. وحسب التوزيع القطاعي، فقد استحوذ قطاع النقل (الطرق) على 35.4 في المائة من مجموع المساعدات لدول المنطقة، يليه قطاع المياه بـ 31.6 في المائة.



## مجموعة الدول الأخرى

استفادت ستة دول أخرى من عمليات مؤسسات المجموعة المسجلة خلال عام 2015. وقد بلغت قيمة هذه العمليات حوالي 68.9 مليون دولار. وخصصت هذه العمليات لتمويل 3 مشاريع في قطاع الطاقة (الطاقات المتجددة) ما يعادل 16.8 في المائة من المجموع، ومشروع في قطاع الزراعة (الري) في جمهورية الجبل الأسود بقيمة 50 مليون دولار أي ما يمثل حوالي 73 في المائة من المجموع.

## هيئات ومنظمات أخرى

بلغ عدد عمليات مؤسسات المجموعة التي خصصت لفائدة الهيئات والمنظمات الأخرى 68 عملية بقيمة إجمالية بلغت 176.2 مليون دولار وقد وجهت هذه العمليات لقطاع التعليم على الخصوص.

## نشاط مؤسسات مجموعة التنسيق خلال الفترة (2010-2015)

تشير البيانات المتوفرة لدى أمانة التنسيق بأن نشاط مؤسسات مجموعة التنسيق، خلال الفترة (2010-2015) قد أمتد إلى 127 دولة لتنفيذ 2973 عملية بقيمة إجمالية فُدرت بـ 67.0 مليار دولار. وقد شملت هذه العمليات القروض والمنح والمعونات إلى جانب عمليات تمويل التجارة الخارجية ودعم القطاع الخاص، والمساهمة في تمويل ميزان المدفوعات للدول المستفيدة وعمليات أخرى، جدول رقم (1) وشكل رقم (2).

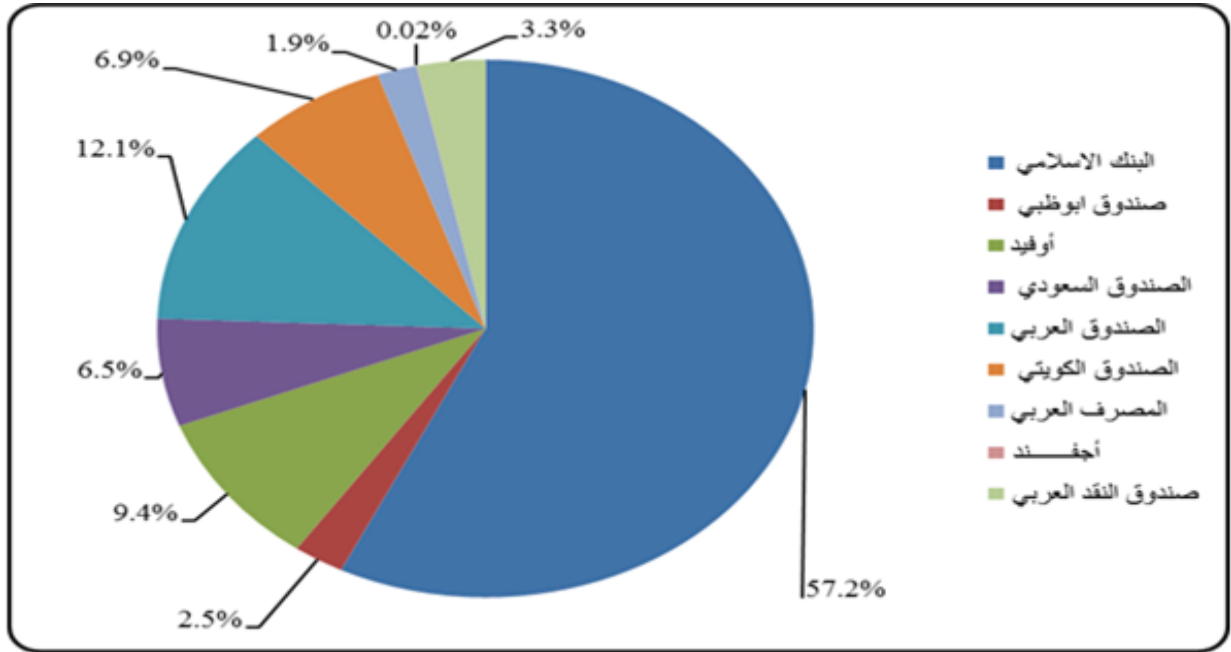
جدول رقم (1)  
توزيع العمليات التمويلية وفقاً لطبيعتها ومصادر تمويلها  
(2010-2015)

مليون دولار

الإجمالي	ميزان مدفوعات		قطاع خاص		تمويل تجارة		عمليات أخرى*		عمليات المنح والمعونات الفنية		عمليات القروض		مؤسسات التنمية	
	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد		
38,321	1271	-	-	540	31	12,409	176	21,346	416	107	417	3,919	231	1- البنك الإسلامي
1,664	58	-	-	100	1	-	-	-	-	443	15	1,121	42	2- صندوق أبوظبي
6,319	737	-	-	590	44	1,046	47	-	-	118	378	4,566	268	3- أوفيد
4,342	137	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	4,342	137	4- الصندوق السعودي
8,107	254	-	-	26	2	-	-	-	-	184	168	7,897	84	5- الصندوق العربي
4,661	152	-	-	-	-	-	-	-	-	22	15	4,639	137	6- الصندوق الكويتي
1,303	295	-	-	15	3	100	3	-	-	44	159	1,144	130	7- المصرف العربي
17	49	-	-	-	-	-	-	-	-	9	45	8	4	8- أجفند
2,244	20	894	8	-	-	-	-	-	-	-	-	1,350	12	9- صندوق النقد العربي
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	10- صندوق قطر
66,978	2,973	894	8	1,271	81	13,554	226	21,346	416	928	1,197	28,987	1,045	المجموع الكلي

المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي.  
\* عمليات البنك الإسلامي.

الشكل (2): توزيع العمليات التمويلية ومصادر تمويلها (2015-2010)



المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي

### القطاعات المستفيدة من عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق خلال الفترة (2010 – 2015)

- لقد وجهت عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق خلال الفترة 2010-2015 لتمويل المشاريع في القطاعات التالية:
- البنى الأساسية: وتشمل النقل والاتصالات والطاقة بأشكالها الثلاثة (كهرباء، وبنفط، وغاز)، المياه، والصرف الصحي. وقد بلغ عدد العمليات الخاصة بهذه القطاعات 999 عملية بقيمة إجمالية في حدود 43.8 مليار دولار.
  - القطاعات الإنتاجية: وتشمل الزراعة، والثروة الحيوانية، والصناعة، والتعدين، وبلغ عدد العمليات 438 عملية بمبلغ إجمالي في حدود 7.5 مليار دولار.
  - القطاعات الاجتماعية: وتشمل التعليم، والصحة، والإسكان بلغ عدد العمليات لهذه القطاعات 408 بمبلغ إجمالي قُدّر بحوالي 3.7 مليار دولار.
  - قطاعات أخرى: والتي تشمل القطاع المصرفي وقطاعات أخرى، فقد بلغ عدد العمليات فيها 1128 عملية بمبلغ إجمالي قدره 12.0 مليار دولار، جدول رقم (2) والشكل رقم (3).

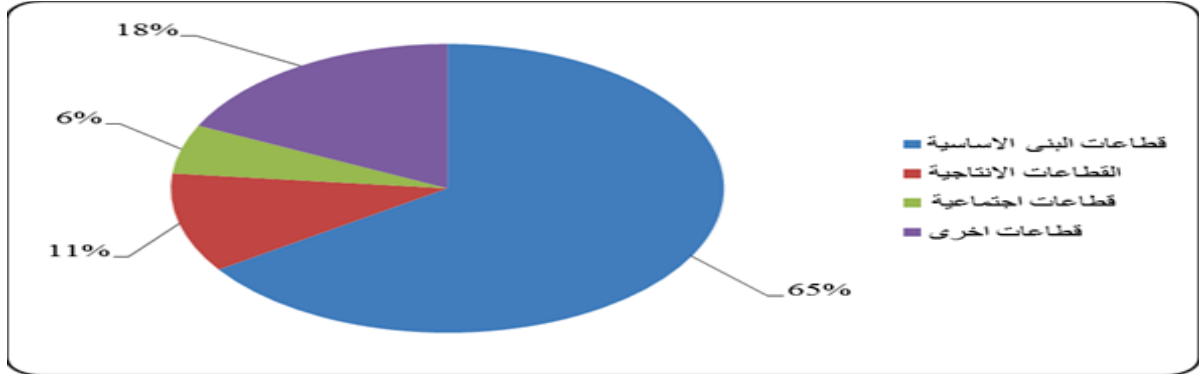
جدول رقم (2)  
التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية  
(2010-2015)

(مليون دولار)

الإجمالي		2015		2014		2013		2012		2011		2010		القطاعات الاقتصادية
قيمة العمليات	عدد العمليات	قيمة العمليات	عدد العمليات	قيمة العمليات	عدد العمليات	قيمة العمليات	عدد العمليات	قيمة العمليات	عدد العمليات	قيمة العمليات	عدد العمليات	قيمة العمليات	عدد العمليات	
<b>(1) قطاعات البنى الأساسية</b>														
13893	397	3326	77	2221	57	2260	80	1925	65	1857	52	2304	66	- النقل والاتصالات
23631	387	6428	100	6665	92	4427	65	2554	60	1442	31	2114	39	- الطاقة (كهرباء، نفط، غاز)
6307	215	1167	38	1132	46	923	41	1257	31	883	23	945	36	- المياه والصرف الصحي
<b>43832</b>	<b>999</b>	<b>10921</b>	<b>215</b>	<b>10019</b>	<b>195</b>	<b>7610</b>	<b>186</b>	<b>5736</b>	<b>156</b>	<b>4182</b>	<b>106</b>	<b>5363</b>	<b>141</b>	<b>مجموع فرعي</b>
<b>(2) القطاعات الإنتاجية</b>														
6081	376	1770	70	1554	66	1246	104	742	62	489	30	280	44	- الزراعة والثروة الحيوانية
1384	62	305	17	415	12	301	11	26	4	103	5	234	13	- الصناعة والتعدين
<b>7465</b>	<b>438</b>	<b>2076</b>	<b>87</b>	<b>1969</b>	<b>78</b>	<b>1547</b>	<b>115</b>	<b>768</b>	<b>66</b>	<b>591</b>	<b>35</b>	<b>514</b>	<b>57</b>	<b>مجموع فرعي</b>
<b>(3) قطاعات اجتماعية</b>														
1521	232	588	79	440	86	493	67	--	--	--	--	--	--	- قطاع التعليم
1470	156	505	44	370	56	595	56	--	--	--	--	--	--	- قطاع الصحة
692	20	116	10	366	5	210	5	--	--	--	--	--	--	- قطاع الإسكان
<b>3683</b>	<b>408</b>	<b>1209</b>	<b>133</b>	<b>1176</b>	<b>147</b>	<b>1298</b>	<b>128</b>	<b>--</b>	<b>--</b>	<b>--</b>	<b>--</b>	<b>--</b>	<b>--</b>	<b>مجموع فرعي</b>
<b>(4) قطاعات أخرى</b>														
6798	341	2999	83	1861	147	1938	111	--	--	--	--	--	--	- قطاع مصرفي
5201	787	526	56	427	61	167	33	1948	230	1043	147	1091	260	- قطاعات أخرى
<b>11999</b>	<b>1128</b>	<b>3525</b>	<b>139</b>	<b>2288</b>	<b>208</b>	<b>2104</b>	<b>144</b>	<b>1948</b>	<b>230</b>	<b>1043</b>	<b>147</b>	<b>1091</b>	<b>260</b>	<b>مجموع فرعي</b>
<b>66978</b>	<b>2973</b>	<b>17730</b>	<b>574</b>	<b>15451</b>	<b>528</b>	<b>12560</b>	<b>573</b>	<b>8452</b>	<b>452</b>	<b>5816</b>	<b>288</b>	<b>6968</b>	<b>458</b>	<b>المجموع الكلي</b>

المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي. ملاحظة: عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق للفترة 2010 - 2012، أدرجت ضمن "قطاعات أخرى" وتشمل خدمات التعليم، والصحة، والإسكان، ودعم موازين المدفوعات.

الشكل (3): التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية (2015-2010)



المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي.

### الجهات المستفيدة من عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق خلال الفترة 2010 – 2015

استفادت 127 جهة (دول ومؤسسات ومنظمات وهيئات) من عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق المسجلة خلال الفترة من 2010-2015، منها 956 عملية خصصت للدول العربية بقيمة 29.9 مليار دولار، ما يمثل حوالي 45 في المائة من مجموع عمليات مؤسسات المجموعة خلال الفترة، و1053 عملية للدول الأفريقية بقيمة 13.1 مليار دولار، و496 عملية للدول الآسيوية بقيمة 20.7 مليار دولار، و104 عملية للبلدان اللاتينية بقيمة 1.5 مليار دولار، بالإضافة إلى 46 عملية في بلدان أخرى بقيمة 1.0 مليار دولار، و318 عملية لهيئات ومنظمات أخرى مستفيدة بقيمة 730 مليون دولار. جدول رقم (3) والشكل رقم (4).

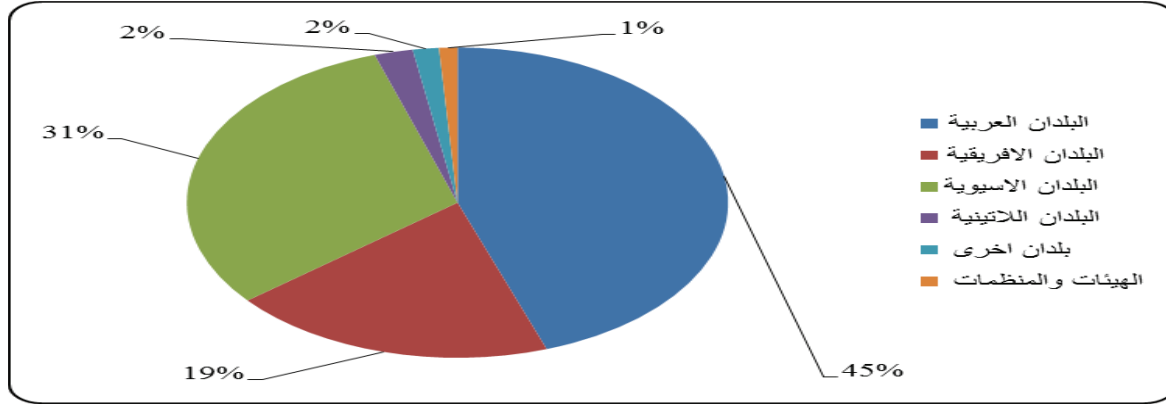
جدول رقم (3)  
توزيع العمليات التمويلية حسب مجموعة البلدان المستفيدة (2010-2015)

(مليون دولار)

مجموعة البلدان/ الهيئات والمنظمات	2010			2011			2012			2013			2014			2015			المجموع		
	العدد	العمليات	قيمة	العدد	العمليات	قيمة	العدد	العمليات	قيمة	العدد	العمليات	قيمة	العدد	العمليات	قيمة	العدد	العمليات	قيمة	العدد	العمليات	قيمة
(1) البلدان العربية	*14	188	3,408	*16	101	2,906	*15	167	4,327	*19	188	5,901	*21	165	6,948	*20	147	6,395	*22	956	29,885
(2) البلدان الأفريقية	*25	149	1,009	*22	95	784	*31	174	1,289	*32	217	2,208	*32	202	3,100	*36	216	4,681	*40	1,053	13,072
(3) البلدان الآسيوية	*17	72	2,345	*14	56	1,623	*15	66	2,620	*20	104	3,812	*21	89	4,396	*22	109	5,912	*28	496	20,709
(4) البلدان اللاتينية	*4	10	69	5	11	158	*7	11	134	*7	18	203	*11	26	478	*13	28	497	*18	104	1,539
(5) بلدان اخرى	6	8	82	3	8	340	2	5	73	9	14	282	4	5	199	6	6	69	19	46	1,043
(6) الهيئات والمنظمات	-	31	56	-	17	5	-	29	10	-	32	153	-	141	330	-	68	176	-	318	730
المجموع الكلي	*78	458	6,968	*74	288	5,816	*85	452	8,452	*87	573	12,560	*89	628	15,451	*97	574	17,730	*127	2,973	66,978

المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي.  
(\*) بالإضافة إلى عدة مؤسسات وهيئات ومنظمات أخرى مستفيدة.

الشكل (4): توزيع العمليات التمويلية حسب مجموعة البلدان المستفيدة (2015-2010)



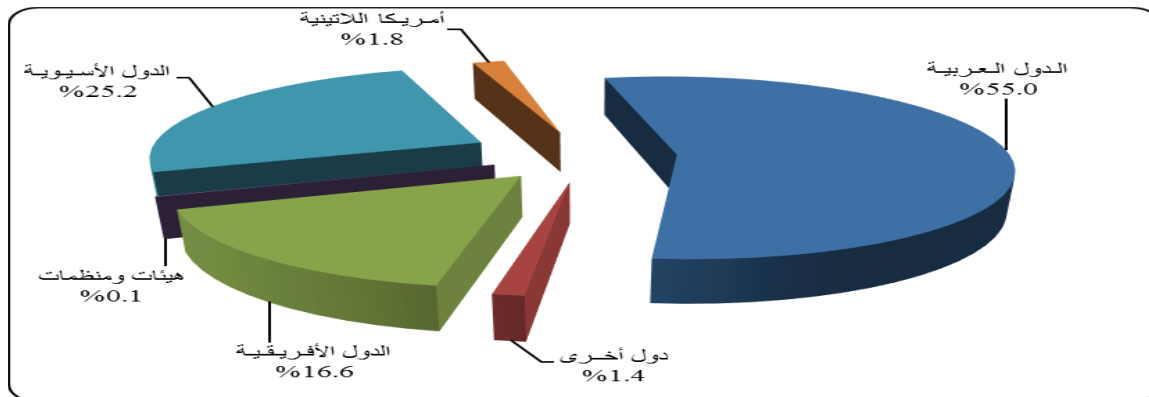
المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي.

### المجموع التراكمي لعمليات مؤسسات مجموعة التنسيق لنهاية عام 2015

بلغ المجموع التراكمي لالتزامات العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية أعضاء مجموعة التنسيق إلى نهاية عام 2015 حوالي 163.7 مليار دولار. وتنوعت هذه المشاريع لتشمل مختلف القطاعات والنشاطات الاقتصادية والاجتماعية.

وقد بلغ نصيب مجموعة الدول العربية من هذه الالتزامات حوالي 90.0 مليار دولار (55 في المائة)، ومجموعة الدول الآسيوية حوالي 41.2 مليار دولار (25.2 في المائة)، ومجموعة الدول الأفريقية حوالي 27.1 مليار دولار (16.6 في المائة)، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية حوالي 3 مليار دولار (1.8 في المائة)، ومجموعة الدول الأخرى حوالي 2.2 مليار دولار (1.4 في المائة) وهيئات ومنظمات حوالي 176.2 مليون دولار (0.1 في المائة)، الملحق (5/11) والشكل (5).

الشكل (5): المجموع التراكمي لعمليات مؤسسات مجموعة التنسيق حسب مجموعة الدول المستفيدة (2015)

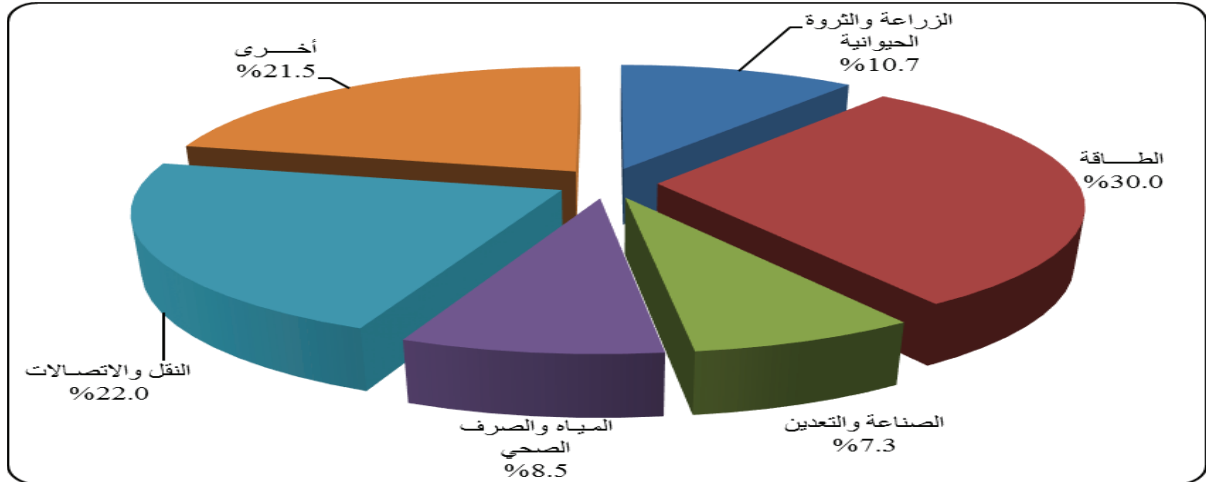


المصدر: الملحق (5/11).

وقد بلغت نسبة الالتزامات التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية حوالي 40.4 في المائة من إجمالي الالتزامات التراكمية لمؤسسات التنمية العربية حتى عام 2015، يليه الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بنسبة 18.4 في المائة، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بنسبة 12.7 في المائة، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية بنسبة 8.7 في المائة، والصندوق السعودي للتنمية بنسبة 8.3 في المائة، وصندوق النقد العربي بنسبة 5.5 في المائة، وصندوق أبوظبي للتنمية بنسبة 3.3 في المائة، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا بنسبة 2.7 في المائة، وبرنامج الخليج العربي للتنمية (الأجفند) 0.01 في المائة.

وقد شملت الأولويات قطاعات البنى الأساسية والقطاعات الاجتماعية، على نحو 82.0 في المائة من إجمالي قيمة التزامات العمليات التمويلية. حيث يتصدر قطاع الطاقة قطاعات البنى الأساسية، فقد حصل على نسبة 30.0 في المائة من إجمالي التمويل، يليه قطاع النقل والاتصالات بنسبة 22.0 في المائة، ثم قطاع الخدمات التي تشمل الصحة والتعليم والإسكان ودعم موازين المدفوعات بنسبة 21.5 في المائة، وقطاع المياه والصرف الصحي بنسبة 8.5 في المائة. وبلغت حصة القطاعات الإنتاجية التي تشمل أنشطة الزراعة والثروة الحيوانية والصناعة والتعدين نحو 18.0 في المائة منها حوالي 10.7 في المائة للزراعة والثروة الحيوانية وحوالي 7.3 في المائة للصناعة والتعدين. وذلك كما هو مبين في الملحق (6/11) والشكل (6).

الشكل (6): التوزيع القطاعي للمجموع التراكمي لعمليات مؤسسات مجموعة التنسيق (2015)



المصدر: الملحق (6/11).

### خطة التنمية المستدامة (2016-2030)

أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر أيلول (سبتمبر) 2015 خطة للتنمية المستدامة لآفاق عام 2030، تشمل أهداف ذات طبيعة عالمية وقابلة للتطبيق بشكل كامل على كافة الدول، وتحكم هذه الخطة خمسة مبادئ أساسية تتمثل في عدم تجاهل أي دولة تتخلف عن مسيرة التنمية، الاهتمام بالتنمية المستدامة كمحور أساسي لكل المبادرات والبرامج

التنموية، تحويل اقتصاد الدول نحو خلق الوظائف وتحقيق النمو الشامل، بناء السلام والفعالية وتأسيس مؤسسات منفتحة ومسئولة للجميع، صياغة شراكة عالمية جديدة. وتتضمن أهداف التنمية المستدامة بُعدين أساسيين، الأول التزام كل دولة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة داخلياً، والبُعد الثاني يتمثل في تشجيع المستثمرين ومانحي المساعدات الخارجية على تنسيق أنشطتهم من أجل تحقيق النتائج المنشودة بحلول عام 2030 في دول أخرى.

وتتسم هذه المستهدفات بطابع عالمي وقابليته للتطبيق على الجميع، مع مراعاة اختلاف الواقع والقدرات ومستويات التنمية على الصعيد الوطني، مع السعي إلى الجمع بين الغايات العالمية والتطلع إليها وأهداف خاصة بالبلدان يتم تحديدها على الصعيد الوطني. كما تشمل خطة التنمية المستدامة لأفاق 2030، إلى إقامة مشروعات عالمية وتحفيز التضامن العالمي من أجل التنمية المستدامة وحشد الوسائل اللازمة لتنفيذ هذه الخطة من خلال مسارات تمويل مختلفة، تمويل عام أو خاص محليين، تمويل عام أو خاص دوليين، أو تمويل مختلط. حيث تتناول هذه المسارات الجوانب العامة والخاصة والوطنية والدولية لحشد موارد جديدة وإضافية، وإعادة تخصيص الموارد المتوفرة بالفعل، وتهيئة بيئة مواتية داعمة أو من خلال إنشاء مؤسسات جديدة للتعاون جنوب - جنوب مثل مصرف التنمية الجديد (مصرف مجموعة بريكس) والمصرف الآسيوي للاستثمار في الهياكل القاعدية.

وقد أصدرت مؤسسات مجموعة التنسيق بياناً حول خطة التنمية المستدامة جددت من خلاله استعداد أعضائها للمساهمة في تنفيذ الأهداف الواردة في أجندة 2030 من خلال اعتماد خارطة طريق تسعى من خلالها مؤسسات المجموعة إلى تطوير الشراكة مع الدول المستفيدة، ودعم أهداف تنميتها المستدامة والتركيز بشكل خاص على بناء قدراتها الفنية والمؤسسية، والسعي نحو إيجاد وسائل مبتكرة لتمويل الأهداف الإنمائية وتنفيذها، المشاركة في الجهود والمبادرات الدولية والمحلية مثل منتدى البنية التحتية الذي تم اقتراحه في الاجتماع الثالث لتمويل التنمية في أديس أبابا<sup>(3)</sup>، وتشجيع الحوار الشامل وتيسيره بين الدول الشريكة بهدف ترسيخ التعاون جنوب - جنوب وتفعيله، الالتزام بالنشر الدوري لنشاطات المجموعة ودورها في دعم أهداف التنمية المستدامة وأجندة 2030 بشكل عام. حيث يسعى المجتمع الدولي إلى اتباع نهجاً نحو تحقيق التنمية المستدامة أساسية الأدلة. وعليه، فإن تعزيز القدرات الإحصائية والوطنية والإقليمية، ودقة المؤشرات، وتوافر مجموعات بيانات موثوقة في الوقت المناسب ومصادر بيانات جديدة وغير تقليدية، والتصنيف الأوسع والمنظم بغرض الكشف عن أوجه التفاوت، كلها من الأمور الجوهرية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة. إلى جانب الالتزام إلى أقصى حد بالشفافية تجاه الجمهور والمد بالمعلومات والرصد القائم على المشاركة وفتح أبواب الاطلاع على البيانات، مع عدم الإخلال بالالتزام بحماية الحق في الخصوصية، وجعل ثورة البيانات تخدم التنمية المستدامة. وقد عقد الاجتماع في تموز (يوليو) 2015 بأديس أبابا، في شكل مؤتمر تحت رعاية الأمم المتحدة استمر 4 أيام، حيث اتفقت الدول الغنية والبلدان النامية على وسائل إيجاد وتوفير موارد مالية في حدود 2500 مليار دولار ضرورية لتمويل التنمية حتى 2030.

(3) المؤتمر الدولي الثالث المعني بتمويل التنمية (أديس أبابا 13 يوليو 2015).

### إطار رقم (1) أهداف التنمية المستدامة

عقد مؤتمر قمة الألفية في سبتمبر 2000، حيث التزمت 189 دولة عضواً في الأمم المتحدة، بالعمل على إيجاد عالم يكون فيه التخلص من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة على قمة الأولويات، وتم الاتفاق على رؤية جريئة للمستقبل من خلال إعلان الألفية. واعتبرت الأهداف الإنمائية للألفية الثمانية حول الفقر، والصحة، والبيئة، والتعليم، والشراكات العالمية، ومجموعة المستهدفات القابلة للقياس والمحددة بفترة زمنية معينة، بمثابة مخطط لمعالجة تحديات التنمية.

لم تتحقق كل أهداف التنمية للألفية وبقيت تحديات قائمة في كافة الأنشطة المشمولة ضمن تلك الأهداف، ولذلك عمل المجتمع الدولي على تحقيق إجماع عالمي على نموذج وإطار تنموي جديد يركز على ركائز التنمية المستدامة الثلاث المتمثلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وقد اعتمد قادة العالم في قمة ريو التي عقدت عام 2012 (قمة ريو + 20) الوثيقة الختامية "المستقبل الذي نصبو إليه" واتفقوا على أن تكون أهداف التنمية المستدامة محددة وطموحة ويسهل نشرها وتوصيلها. وتماشياً مع هذا الاتفاق العالمي، فقد تم عقد عدة منتديات وملتقيات لضمان المشاركة الواسعة لأصحاب المصالح، والخبراء المعنيين في المجتمع المدني، والمجتمع العالمي، ومنظومة الأمم المتحدة قصد توفير تنوع في وجهات النظر والخبرات المطروحة.

وفي شهر سبتمبر 2015، أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة خطة التنمية الجديدة للفترة 2016 – 2030 تشمل 17 هدفاً للتنمية و169 مستهدفاً تدعمهم ثلاثة ركائز تتمثل في التنمية الاقتصادية، وحماية البيئة، والمساواة الاجتماعية، وفيما يلي الأهداف المسطرة:

- 1- القضاء على الفقر بكافة أشكاله في كل مكان.
- 2- القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتوفير التغذية الكافية وتشجيع الزراعة المستدامة.
- 3- ضمان توفير حياة صحية ودعم رفاهية الجميع في كافة الأعمار.
- 4- توفير فرص عادلة لتعليم يتميز بجودة شاملة، وإتاحة فرص التعلم المستمر مدى الحياة للجميع.
- 5- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في كل مكان.
- 6- ضمان توفر المياه ومرافق الصرف الصحي للجميع وإدارتها بأسلوب يدعم الاستدامة.
- 7- ضمان تمتع الجميع بخدمات الطاقة الحديثة المستدامة الموثوقة بتكلفة مقبولة.
- 8- دعم تحقيق نمو اقتصادي قوي وشامل ومستدام وخلق فرص عمل لائقة ومنتجة بدوام كامل للجميع.
- 9- إنشاء بنية تحتية تتميز بالمرونة، ودعم الإنتاج والتصنيع الشامل والمستدام وتبني الابتكار.
- 10- الحد من عدم المساواة داخل الدول وفيما بين بعضها البعض.
- 11- بناء مدن ومستوطنات بشرية شاملة وأمنة ومستدامة وتتميز بالمرونة.
- 12- ضمان دعم أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة.
- 13- اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره.
- 14- دعم الاستخدام المستدام للبحار والمحيطات والموارد البحرية وحمايتها.
- 15- حماية واستعادة الأنظمة البيئية البرية وتعزيز الاستخدام المستدام لها، والإدارة المستدامة للغابات، ومكافحة التصحر ووقف تدهور التربة وعكس آثاره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.
- 16- تعزيز إيجاد مجتمعات آمنة وشاملة للتنمية المستدامة، وإتاحة فرص التمتع بالعدالة للجميع، وبناء مؤسسات فعالة ومسؤولة وشاملة على كافة المستويات.
- 17- تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية الهادفة لتحقيق التنمية المستدامة.



### أهم تطورات المساعدات الإنمائية الدولية

وفقاً للبيانات الرسمية للجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الصادرة في إبريل 2016، فقد بلغ صافي المساعدات الإنمائية الرسمية 131.6 مليار دولار عام 2015. وبخصوص نسبة صافي المساعدات الإنمائية الرسمية إلى الناتج القومي الإجمالي للدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية فقد استقرت في حدود 0.30 في المائة، وهي نفس النسبة المسجلة عام 2014.

وحسب تقرير لجنة مساعدات التنمية، فإن المساعدات الإنمائية الرسمية زادت بنحو 69 في المائة، من حيث القيمة الحقيقية مقارنة بعام 2014. كما يشير هذا التقرير إلى أن هذه الزيادة تعود إلى المساعدات الإنسانية التي قدمتها الدول الأوروبية بشكل مساعدات استثنائية لمواجهة أزمة اللاجئين.

من جانب آخر، تشير نفس البيانات إلى أن صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من الدول الأوروبية الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية بلغ في عام حوالي 2015 حوالي 73.5 مليار دولار أي بزيادة 12.7 في المائة مقارنة بعام 2014.

جدول رقم (4)  
أكبر الدول المانحة للمساعدات الإنمائية\*  
(2015)

أكبر الدول المانحة لصافي المساعدات من حيث القيمة	صافي المساعدات (مليار دولار)	أكبر الدول المانحة لصافي المساعدات كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي	نسبة المساعدات إلى الناتج القومي الإجمالي (%)
الولايات المتحدة الأمريكية	31.08	السويد	1.40
المملكة المتحدة	18.70	النرويج	1.05
ألمانيا	17.78	لوكسمبورغ	0.93
اليابان	9.32	الدنمارك	0.85
فرنسا	9.23	هولندا	0.76

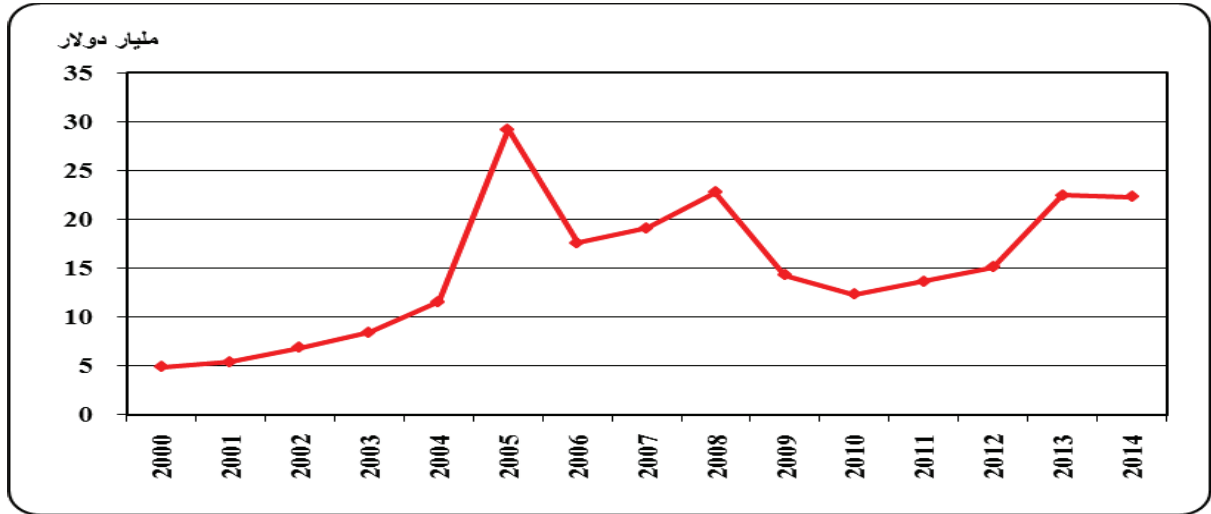
\* دول أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.  
المصدر: الموقع الإلكتروني لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

فيما يتعلق بالدول المانحة غير الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والاجتماعي والتنمية، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة احتلت المرتبة الثانية عالمياً في قائمة الدول المانحة للمساعدات الإنمائية الرسمية قياساً إلى الدخل القومي الإجمالي، حيث سجلت 1.09 في المائة عام 2015.

### حصة الدول العربية من المساعدات الدولية خلال الفترة 1990 – 2014

بلغ نصيب الدول العربية من المجموع التراكمي خلال الفترة 1990-2014 للمساعدات الرسمية الإنمائية المقدمة للدول النامية حوالي 299.4 مليار دولار. وحصل العراق على الحصة الأكبر من المساعدات الإنمائية الدولية خلال الفترة، بلغ مقدارها 70.6 مليار دولار، أي بنسبة 23.6 في المائة، ثم مصر بمقدار 52.8 مليار دولار وبنسبة 17.7 في المائة، وفلسطين بمقدار 30.2 مليار دولار وبنسبة 10.1 في المائة، والسودان بمقدار 24.9 مليار دولار وبنسبة 8.3 في المائة، والمغرب 23.9 مليار دولار وبنسبة 8 في المائة، والأردن بـ 18.4 مليار دولار وبنسبة 6.2 في المائة، الملحق (7/11) والشكل (7).

الشكل (7): إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية للدول العربية من جميع المصادر (2000-2014)



المصدر: الملحق (7/11).

### تطورات التعاون الدولي في المساعدات الإنمائية

شهد عام 2015 ثلاثة أحداث مهمة وهي المؤتمر الدولي الثالث المعني بتمويل التنمية (أديس أبابا، يوليو 2015)، قمة الأمم المتحدة (نيويورك، سبتمبر 2015)، ومؤتمر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في مؤتمر الأطراف الإحدى وعشرون (COP21) (باريس، ديسمبر 2015).

أولاً: المؤتمر الدولي الثالث المعني بتمويل التنمية (أديس أبابا: 2015/7/13): عقد هذا المؤتمر في 13 يوليو 2015 بأديس أبابا، وتم خلاله اعتماد الإطار العام للتمويل لضمان توفير الموارد الكفيلة اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد تضمنت الوثيقة النهائية، التي أقرت خلال المؤتمر الذي عقد برعاية الأمم المتحدة، إطار تمويل شامل

ومتماذك لتنفيذ جدول أعمال التنمية في مرحلة ما بعد عام 2015. ودليل تنفيذ الخطة لجميع أصحاب المصلحة، وخطة جديدة لإنهاء الفقر.

ثانياً: قمة الأمم المتحدة (نيويورك: 2015/09/25): تبنى قادة العالم خلال قمة الأمم المتحدة التي عقدت بنيويورك في يوم 25 سبتمبر 2015، خطة التنمية المستدامة للفترة 2015-2030، تم خلال هذه القمة، إقرار وثيقة "أهداف التنمية المستدامة" التي جرى تحضيرها خلال ثلاث سنوات.

ثالثاً: مؤتمر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في مؤتمر الاطراف الإحدى والعشرون (COP21) باريس 30 نوفمبر – 11 ديسمبر 2015: شاركت 195 دولة منهم 158 رئيس دولة وحكومة في مؤتمر باريس للمناخ الذي عقد في الفترة 30 نوفمبر - 11 ديسمبر 2015 بالعاصمة الفرنسية. ويعد هذا المؤتمر ذو أهمية حاسمة لكونه أسفر بعد مفاوضات صعبة، عن اتفاق دولي بشأن المناخ لحصر ارتفاع درجة حرارة الأرض دون الدرجتين المئويتين، ولتحقيق هذه الغاية، نصت الاتفاقية على مراجعة التعهدات الإلزامية كل خمس سنوات بالإضافة إلى زيادة المساعدات المالية لدول الجنوب لمساعدة هذه الدول على تمويل انتقالها إلى الطاقات النظيفة.